



زاكورة في 28 يوليوز 2013

النقابات التعليمية بإقليم زاكورة تنسب من لقاء الحركة المحلية وتحذر من كارثة تعليمية الموسم القادم جراء التراجعات الخطيرة وخاصص حوالي 364 مدرس/ة. وتدعوا شغيلة القطاع إلى رفض كافة الإجراءات القهريّة واللّاتربوّية دفاعاً عن كرامة المدرس والتلميذ والاستعداد لموسم نضال بامتياز ضدّاً على سياسة التراجعات بامتياز.

في سياق تقييم الوضع التعليمي بإقليم زاكورة وانعكاساته الكارثية على مصالح شغيلة التعليم، عقدت النقابات التعليمية بإقليم زاكورة لقاء طارئ تدارست خلاله تداعيات الحركات الانتقالية وما استتبعها من إجراءات تعسفية ولا تربوية تتم عن سياسة تعليمية غارقة في الارتجالية والانفراد بالقرار ومكرسة للطبقية والتبعية لتوصيات البنك العالمي صانع السياسات الحكومية بالمغرب منذ عقود.

وبعد الوقوف على المعطيات الرسمية للدخول المدرسي لموسم 2013/2014 والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

- * السلك الإعدادي والثانوي التأهيلي:
 - أكثر من 14 مستوى دراسي في مادة الرياضيات والفرنسية واللغة العربية بلا مدرس.
 - ضم أكثر من 39 قسماً وتعيم إجراءات لا تربوية من قبيل إعادة نشر أكثر من 107 أستاذة سواء بتغيير المؤسسة أو السلك أو المادة أو الاشتغال بسلكين أو إضافة حوالي 400 ساعة إضافية.

* السلك الابتدائي:

- ضم 395 قسم مشترك 154 منها متعدد المستويات.(بعض الأقسام تجاوز عددها 50 تلميذاً و 6 مستويات).
- ضم أكثر من 42 قسم مستقل مكتظ(بعض الأقسام تجاوزت 45 تلميذاً).
- إعادة نشر 8 أستاذة بالوسط القريري تعسف.

هذه الفوضى كلها لتبيير أزمة نقص مهول ستصل إلى حوالي 160 أستاذ بالسلك الإعدادي والثانوي التأهيلي و 204 أستاذ بالسلك الابتدائي. دون احتساب حالات الولادة والتقاعد والحج والحالات الصحية والطارئة...

إن النقابات التعليمية بإقليم زاكورة إذ تخبر الشغيلة التعليمية بهذه المعطيات الكارثية فإنها تعلن ما يلي:

- 1- تحتاج بشدة على سياسة التراجعات التي تنهجها الوزارة في إقصاء تام لممثلي الشغيلة التعليمية وطنياً وجهوياً ومحلياً: نموذج مذكرة فض النزاعات ومذكرة الامتحان المهني ومذكرة حراسة الامتحانات...
- 2- تدين بشدة عدم وفاء الوزارة بالاتفاقات السابقة وعلى رأسها حل معضلة الخصاص وتعيم التعويض عن العمل بالإقليم.
- 3- تقاطع ما سمي بلجن فض النزاعات وتنسب من لقاء الحركة المحلية.
- 4- استنكرنا للشكل الذي تم به اعتماد الفاضن في المجال الحضري (تقسيص البنية، اكتظاظ الأقسام...).
- 5- تحذر من كارثة تعليمية جراء استمرار الادارة في تبيير أزمة النقص المهول من الاطر عن طريق اجراءات قهريّة ولا تربوية السبب المباشر لظاهرة الهدر التعليمي والمدرسي المستفلحة بالقطاع.
- 6- تطالب الوزارة بحل معضلة الخصاص وذلك بتوفير 364 أستاذ لضمان عمل تربوي في أقسام مستقلة لا تتعدي 40 تلميذاً وأقسام مشتركة لا تتعدي مستويين وإلغاء شبه كلّي لظاهرة إعادة الانتشار السيئة الذكر.
- 7- التراجع عن كافة الإجراءات اللاتربوية من قبيل:

- 8- ضم الأقسام - إعادة الانتشار- الترسيس بسلكين وخارج السلك- تغيير المادة- العمل بالساعات الإضافية...
- 9- دعوة الشغيلة التعليمية إلى رفض الإجراءات اللاتربوية السابقة الذكر على اعتبار أنها إجراءات غير قانونية وغير تربوية والعمل بها خنوع غير مقبول لا يخدم مصلحة الأستاذ ولا التلميذ ولا المدرسة العمومية التي ناضل من أجلها أجيال عقود من الزمن.
- 10- دعوة كافة الفئات التعليمية إلى الوحدة والحضور للجموعات العامة المزمع تنظيمها مع بداية الدخول المدرسي تحضيراً لسنة نضالية بامتياز صدا على كل التراجعات الخطيرة الانية والقادمة ما لم تتصدى لها جميعاً.

وفي الختام وبناء على ماضيق فإن النقابات التعليمية بإقليم زاكورة لن تقف عاجزة كما تعتقد وزارة القطاع وخصوصاً بعد تكييفها حق الإضراب.

إن النقابات عازمة كل العزم على النضال بالإضراب وبأشكال نضالية استثنائية غير مسبوقة دفاعاً عن المكتتبات والحقوق والتعليم العمومي مهمماً كلفها من ثمن.. فلنكن في مستوى التحدي..